تاريخ الاستلام:2021/10/16. تاريخ القبول:2022/03/31

الاستثمار السياحي في الجزائر الفرص والتحديات

Tourism investment in Algeria Opportunities and challenges

باحث الدكتوراه بن سليمان محمد*
المركز الجامعي النعامة (الجزائر)
Casio1990mb@gmail.com

د.خليفي محمد
المركز الجامعي النعامة (الجزائر)
Khelifi_med45@yahoo.fr

ملخص:

نتناول في هذه الورقة البحثية المعنونة بـ: الاستثمار السياحي في الجزائر الفرص والتحديات، استظهار مفهوم الاستثمار السياحي، من خلال التعريف بالاستثمار السياحي، ومقتضياته، لنصل إلى بيان مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر ومعوقاته، وهو موضوع جدير بالدراسة والبحث بالنظر لأهمية هذا القطاع ووجوب العمل على تنميته للإسهام في الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: استثمار، سياحة، إمكانيات، عوائق، إطار تشريعي.

Abstract:

This research paper Under the title of Tourism investment in Algeria Opportunities and challenges, we are addressing the concept of tourism investment, through the definition of tourism investment, and its requirements, to reach a statement of the components and constraints of tourism investment in Algeria, a topic worthy of study and research given the importance of this sector and the need to work on its development to contribute to the national economy

Keywords:

investmen, Tourism, Possibilities, Obstacles, Legislative, framework.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر الاستثمار السياحي من أكبر القطاعات الانتاجية نموا في العالم، وكذا من أهم فروع التجارة الدولية باعتباره قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة، حيث يسهم في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، ودعم ميدان التشغيل وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداته مئات المليارات من الدولارات.

ولارتباط هذا الاستثمار بالعديد من الأطراف كمؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعات والخدمات المعنية بها، وكبر حجم البنية الأساسية اللازمة لدعمها، كالنقل والمصارف، وشركات الإشهار والترويج فهو ذو حساسية كبيرة بالنسبة للدولة والمجتمع ككل.

وعلى ذلك تطمح الجزائر أن يكون لها مركز في هذه السوق، بما لها من مقومات طبيعية وإمكانات يمكن أن تستخدم لتطوير القطاع، وجعله موردا له مكانة في الدخل الوطني الذي تسيطر عليه التبعية لقطاع المحروقات منذ الاستقلال، فالواضح أن الجزائر لها الكثير من المقدرات التي يمكن أن تجعل منها قطبا سياحيا بامتياز.

غير أن واقع الحال قد لا يعكس ذلك، حيث يمكن أن نلحظ الكثير من العوائق فمناخ الاستثمار في الجزائر يرتبط بعدة عناصر تجعله يعرف تحديات كبيرة، ويستوجب كشف الأسباب التي تحول دون تقدم هذا القطاع، ووضع الأسس البناءة لمعالجتها، ذلك ما تستهدف هاته الورقة البحثية كشف ملابساته، من خلال الجمع بين عدة متغييرات أهما الإطار القانون كمحرك رئيسي للدراسة.

ذلك ما ستتم معالجته من خلال الانطلاق من إشكالية محورية يمكن طرحها وفقا للصياغة التالية: **ما هو مفهوم الاستثمار السياحي وما هي محفزاته ومعوقاته في الجزائر؟**

وبهدف الإجابة عليها في نهاية المطاف سيتم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي لتشخيص الجانب المفاهمي للموضوع، وعلى المنهج التحليلي بمناسبة توظيف النصوص التشريعية ذات الصلة بموضوع الحال، ومن هنا يمكن تقسيم البحث إلى مبحثين يخصص الأول لدراسة الإطار المفاهيمي لاستثمار السياحي، بينما يخصص الثاني لدراسة الإطار الواقعي للاستثمار السياحي في الجزائر.

2.الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي:

يمكن أن نحيط بمفهوم الاستثمار السياحي من خلال التوصل إلى تعريف أوفى للمصطلح بالإضافة إلى تحديد أبرز الخصائص التي يتصف بها هذا النوع من الاستثمار.

1.2 تعريف الاستثمار السياحي وخصائصه:

يشكل الاستثمار السياحي لبنة قوية لوجود سياحة مزدهرة، لما يوفره من شروط أساسية للإقلاع التنموي بهذا القطاع الهام، فبفضل الاستثمار السياحي يتحقق جلب السائح وتقديم خدمة السياحة ومنه الحصول على منتج سياحي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن اعتبار الاستثمار السياحي بمثابة استثمار مادي مباشر، يتأتى من إقامة منشآت و تجهيزات موجهة للسياحة وظيفتها الأولى تقديم خدمات للسائحين طبعا وفق ما تمليه التشريعات والتنظيمات الداخلية وتلك المعروفة دوليا مقابل أجر محدد.

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه:" تلبية حاجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[1].

كما يعرف الاستثمار السياحي بأنه :"مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع"[2].

ويعرفه البعض كذلك بأنه:" القدرة على الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة من اجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتحسينها وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة"[3].

أما المشرع الجزائري فقد عرفه على أنه:" اقتناء أصول تدخل ضمن استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل والهيكلة المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

المساهمة في رأس مال شركة"[4].

1.1.2 تعريف الاستثمار السياحي:

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني ، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني ، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

2.1.2. خصائص الاستثمار السياحي:

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الأخرى، نوجزها فيما يلي[5] :

- يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة.
- يتأثر الاستثمار السياحي بشكل كبير بالتشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة، أي البيئة التشريعية.
- الاستثمارات السياحية تتعلق بأصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة.
- إن العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا(يتحقق على مدى متوسط وبعيد) نظرا لطول مدة الاستثمارات.
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة، من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة وتدفق للأموال و رؤوس الأموال الأجنبية.
- تتأثر صناعة السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد بصورة كبيرة، أي تتغير بسهولة قرارات السياح وتوجهاتهم و بالتغيرات التي تحدث في كل من تكاليف أنشطة السياحة ومستوى المداخيل.

عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر.

- تعتبر السياحة واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه.
- إن المنتج السياحي منتج مركب، فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض وتؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع.
- إن السياحة الدولية منتج تصديري يتعرض في بعض الأحوال إلى درجة من عدم الاستقرار، لأنه يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى مشكل الموسمية التي تؤثر في النشاط السياحي.
- صعوبة جذب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا نظرا لكثرة المغريات السياحية في مناطق العالم المختلفة، مما يعني قوة المنافسة واتساع العرض السياحي العالمي[6]، ناهيك عن المخاطر التي تهدد السياحة كما هو الشأن لمسألة الأمن والاستقرار في الدولة.

2.2 مقتضيات الاستثمار السياحي:

يقتضي وجود الاستثمار السياحي بيئة مناسبة، وهو ما يستدعي بدوره جملة من الظروف فضلا عن المقومات التي قد تمتاز بها البيئة التي يراد الاستثمار بها، ومن أبرز المقتضيات التي يجب توفرها ما يلي[7]:

1.2.2 الاستقرار السياسي:

إن المستثمر الأجنبي في أي دولة ما، لا يقوم بإقامة مشاريعه إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها، فمن غير المعقول أن يقبل على إرساء مشاريع استثمارية في دولة ما تتميز بالتغير المستمر في الحكومات والاضطرابات الداخلية، فوجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان، مع رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، وهو ما يعبر عنه بالأمن السياحي[8].

2.2.2 المحيط التشريعي والتنظيمي المحفز على الاستثمار:

لعل من شروط توفير البيئة المناسبة للاستثمار السياحي وجود سياسة اقتصادية تتسم بالتحرر والمرونة والوضوح، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف، متكيفة مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى التحولات العالمية، وعليه فإنه من الضروري توفر إطار تشريعي وتنظيمي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في اجتذابه، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لابد من[9] :

- سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى جذب الاستثمار.
- أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي.
- وجود تشريعات للاستثمار واضحة، ثابتة، تتميز بالشفافية، تضمن للمستثمر الوصول للعقار و المنتج السياحي.
- أن يكفل قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وجبائية وشبه جبائية للمستثمر.
- ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم والمصادرة، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.
- وجود نظام قضائي مستقل، يمكن من حل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بحيادية.

3.2.2 تحرير السوق على المنافسة

إن للشركات السياحية دور كبير في تطوير السياحة، فهي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وتقديمه للسياح، فهي تقوم بطبع المنشورات الإعلانية وتقوم بإعداد وتنظيم البرامج السياحية والرحلات الشاملة، حيث أنها تقوم بكل ما يتعلق بالرحلة السياحية بداية بالإعلان والترويج ومن ثم القيام بها ومنها من تقوم بعمل البحوث والدراسات التي تخص الطلب والعرض السياحي، وعليه فان الشركات السياحية لها دور كبير في قطاع السياحة عموما، من خلال تنشيطها وتطويرها وتعود علي المستثمر بالربح، فالهدف الرئيس للشركات السياحية هو إيصال المنتج السياحي للمستهلكين، عموما يقصد الحرية التامة في الاستثمار مع مراعاة التشريع والتنظيمات [10].

4.2.2 إرساء بنية أساسية صلبة

إن حالة ووضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وهذا راجع إلى مساهمتها في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمر، ومن قبيل ذلك يمكن أن نذكر ما يلي[11]:

- توفير موارد الطاقة دون انقطاع، وبالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن ذلك.
- إقامة شبكات النقل والمواصلات بمختلف أنواعها ،المصممة تصميما جيدا، حيث تساهم في توزيع الإنتاج والوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة.
- إنشاء شبكة اتصالات حديثة ومتطورة، خاصة و أن عالم اليوم هو عالم الانترنت والاتصالات.

3. الإطار الواقعي للاستثمار السياحي في الجزائر:

يعتبر ذلك ترجمة للفرص والتحديدات المرتبطة بالاستثمار السياحي في الجزائ، ويظهر ذلك من خلال ما تتوفر عليه الجزائر من المقومات التي يمكن أن تكون قاعدة للاستثمار في المجال السياحي، وفي مقابل ذلك فإنه يوجد الكثير من العقبات أو المعوقات التي تضعف من الإسهام التنموي للقطاع.

1.3 مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر

تتمثل أهم المقومات أو المقدرات التي تمتلكها الجزائر في المجال السياحي في نوعين أولهما المقومات الطبيعية، وثانيهما المقومات المالية والخدمية.

1.1.3 المقومات الطبيعية للاستثمار السياحي في الجزائر

يتحكم في الاستثمار السياحي العديد من الاعتبارات منها الظروف المناخية وتمايز الفصول، وكذا التنوع الأيكولوجي، و المكاني(الآثار، والمناطق السياحية والمناظر، ...)..الخ، وبالنسبة للجزائر يمكن أن نحصي الكثير من المقومات الطبيعية التي يمكن أن تكون محل استثمار في المجال السياحي، تبعا لشساعة وتنوع إقليم البلاد، الذي يجعل السياحة تتنوع وتوصف تبعا لهذا الزخم[12].

- السياحة الساحلية[13]

المعروف أن الساحل الجزائري يمتد على طول 1200 كلم، تتخلله شواطئ بديعة وعذراء في كثير منها، كما يحتوي الساحل على مناطق ساحلية بكثبان رملية، و مناطق ساحلية قرب الغابات تمتد من الشرق إلى الغرب، و تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية وشعب المرجان، بالإضافة إلى حظيرة قورايا التي تتوفر على مناظر رائعة، و حظيرة تازا التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة، و الحظيرة الوطنية للشناوة، إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر اجليس و جزر رشقون التي تعد مواقع بحرية هامة و قد يستفاد من السياحة الساحلية في السياحة العلاجية بمياه البحر[14].

- السياحة الحموية [15]

هي نوع محبب من السياحة و المتعلقة بالعلاج الجسمي و النفسي و أمراض أخرى، و تمارس من أجل الشفاء التام أو التخفيف من الآلام و الأوجاع، و تستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب و تلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية حيث تتوفر الجزائر على ما يزيد عن 200 منبع مائي تم إحصاؤه على المستوى الوطني و هذه المنابع مختلفة الخصائص الفيزيائية و الكيميائية من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية[16] .

- السياحة الجبلية

لا تقتصر المناطق الجبلية على المغارات والكهوف فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها تبعا للتنوع الايكولوجي و الحيواني بمناطق الجبال وحتى المناخ، وهو ما يشد ويجذب السائح[17].

ولعل السياحة الجبلية لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة وهياكل مكلفة، مثلما هو الحال للسياحة الساحلية، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار و الترويج لهذه المواقع وإقامة مخيمات جماعية وعائلية وغيرها.

- السياحة الصحراوية

من نعم الله على الجزائر صحرائها الشاسعة، حيث تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر حوالي 2 مليون كم^2، موزعة على 5مناطق كبرى في الجنوب هي :أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب، وهذه المناطق تمتلك مواقع و مناظر ساحرة، ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها، ومبانيها المتميزة بأنماط خاصة، فضلا عن خيراتها، مما يؤهل السياحة الصحراوية أن تكتسي أهمية بالغة، حيث تعتبر الصحراء شتاءا قبلة للسياح لما تزخر به من جاذبية ودفء[18].

2.1.3 المقومات المالية والخدماتية

تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى الأسعار، وقدرة الدعاية على مختلف وسائل الإعلام على جذب السائحين، ومواصلة سهلة أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة، كما يجب توفر البنى التحتية كالمطارات ووسائل النقل، والبنوك ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية والتجارية وتوفر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام ، الفنادق، المقاهي، ومراكز الترفيه والتسلية، وتخلف ذلك يعني فقدان أولى مقومات الجذب السياحي[19]، وبالنسبة للجزائر يمكن التعرض إلى أبرز طاقاتها التي يمكن الاستفادة منها في المجال .

1.2.1.3 مجال النقل:

إن شبكة النقل على اختلاف أنواعها جزء هام من عملية التنمية الاقتصادية، فلا يمكن لهذه الأخيرة أن تقوم في غياب حركة سلسة للأشخاص أو البضائع، وإدراكا بهذه الأهمية من الحكومة الجزائرية كان قطاع النقل هو الآخر موضوعا لجملة من التدابير الكثيرة، والتي لا يمكن تناولها إلا على سبيل المثال والتي نذكر منها ما يلي:

-النقل البري

بالنظر للدور الذي تلعبه شبكة الطرق في مجال دفع عجلة التنمية، كانت إستراتجية الدولة وجهودها متواصلة، فبداية من مطلع الألفية الثالثة تم إحراز تقدم معتبر و تدارك التأخر في التنمية المتراكم خلال سنوات الأزمة، وكذا من حيث تطوير وتحديث المنشآت الأساسية للنقل والاتصال، و لا يزال العزم متواصلا بالعمل على تعميق المسعى، بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تسيير مندمج للإقليم .

-النقل بالسكة الحديدية

إلى جانب النقل عبر الطرق كان النقل بالسكة الحديد أحد الرهانات التي عملت عليها البرامج التنموية، من خلال تحديث وتوسيع المنشآت القاعدية في هذا المجال، كما سجل القطاع دخول أنماط جديدة للنقل الحضري للمسافرين(الميترو،الترامواي،العربات المكهربة)، و لا تزال البلاد ورشة لعديد المشاريع التي تربط مختلف الأنحاء عبر هذه الوسيلة من وسائل النقل التي بنت دول كبرى عليها اقتصادها وتنميتها.

-النقل البحري

يزخر الساحل الجزائري بعديد المنشآت البحرية والموانئ متعددة الاختصاصات بالإضافة إلى عدد كبير من الموانئ المخصصة للصيد والترفيه، وهي لا تقل من حيث الأهمية والمساهمة في تطوير العرض السياحي عن سابقاتها من وسائل النقل الجاذبة والداعمة للاستثمار السياحي.

-النقل الجوي

لعله من أهم وسائل النقل في العالم، ويتواجد بالجزائر عديد المطارات(دولية وداخلية) موزعة عبر كامل التراب الوطني، وقد أولت الجزائر أهمية لهذا المجال، والجزائر دوما تقوم بصيانة وتجديد أسطولها الجوي، باعتباره واجهتها و جالب السياحة ورؤوس الأموال.

2.2.1.3 خدمات الإقامة:

قطاع الخدمات من أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار عالميا، ومن بين هذه الخدمات ما يتعلق بالمنتج السياحي، حيث يشمل الفنادق والمنتجعات السياحية وكل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات و مرافقة، والخدمات الترفيهية الأخرى، إذ أن خدمات الإقامة تعد من أهم الخدمات التي تقدم للسياح حيث أن لها أهمية كبيرة في القطاع السياحي، وعليه فإنه يقع على عاتق كل دولة تستهدف تطوير

وتنمية هذا القطاع أن تقوم بدعم وتحفيز الاستثمارات في هذه الخدمة بكل مشتملاتها ومكوناتها من بنية تحتية ومنشآت استقبال وترفيه .....الخ.[20]

وبالنسبة لبلادنا تأتي مسألة العقار السياحي على رأس أولويات هذا القطاع، من خلال تبني مقاربة وإستراتيجية لإعادة وتهيئة وتسيير الوعاء العقاري في مناطق التوسع السياحي و غيرها، من أجل تيسير الحصول على العقار السياحي واستثماره على نحو مميز، ولعل تنوع وضعيات الملكيات المدمجة في هذه المناطق يشكل حجرة عثرة في تسيير العقار السياحي، وهو ما يتطلب تظافر الجهود و وتكييف المنظومة التشريعية والتنظيمية[21]، بما يتيح و يضمن نجاعة تسيير العقار السياحي و كيفيات الوصول إليه[22].

2.3 معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر:

إن أسباب تعثر و تعطيل الاستثمار السياحي في الجزائر كثيرة برغم كثرة المقدرات التي يكتسبها الجزائر في المجال، كما أنها قد تتداخل فيما بينها، ونذكر منها ما يلي[23]:

1.2.3 عدم الاستقرار السياسي و حالة اللأمن:

إن الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي، أثر على الحياة الاقتصادية فيها، وعلى رأس ذلك عزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار ببلادنا، نتيجة ارتفاع مؤشرات الخطر و حالة اللأمن، وهذا أمر طبيعي طالما أن رأس المال جبان، يبحث عن الاستثمار في المناطق الآمنة والمستقرة سياسيا واجتماعيا، ولا تزال انعكاسات ذلك اليوم رغم محاولات السلطات العمومية الخروج من هذه الدائرة ، والانتقال إلى وضع أفضل.

2.2.3 المورد البشري غير المؤهل:

من المفيد القول بأن توفير اليد العاملة المؤهلة لممارسة النشاط السياحي، يعد ركيزة لقيام الاستثمار السياحي، إذ بقدر أهمية إقامة منشآت سياحية و خلق ثروة في هذا المجال، يظهر لنا عامل آخر لازدهار ونماء هذا القطاع بل عصبه، هذا العامل هو المورد البشري المؤهل والذي يمتلك المهارة والكفاءة سواء إدارية أو فنية.

فالسياحة هي في الأساس صناعة خدمات تستوجب في العاملين بقطاعها مستوى من المهارات سواء الخدمات السياحية المباشرة في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها مثل الحجوزات ومنح التأشيرة و الجمركة وغيرها من الخدمات[24].

والجزائر رغم إمكاناتها ومقدراتها، إلا أنها تفتقد للموارد البشرية المؤهلة، نتيجة لمحدودية عدد المؤسسات التكوينية المتخصصة في الفندقة والجذب السياحي والتسيير السياحي عموما، وهي لا تلبي متطلبات السوق السياحية الوطنية، من اليد العاملة المؤهلة، حيث أصبحت السياحة علم قائم بذاته من تسيير و إدارة(مناجمنت)، وتكفل ومتابعة، حيث لم يعد يقتصر النشاط السياحي على الخدمة الفندقية أو تسيير الرحلات، بل تعداه إلى أنواع و أشكال أخرى كالسياحة العلمية، الطبية، الرياضية، وحتى السياسية، وغيرها، مما يتعين على بلادنا خوض غمارها و إحراز مكانة ضمن هذا الإطار على الأقل للوصول إلى بعض انجازات دول الجوار.

3.2.3 مشكلة الوصول أو الحصول إلى العقار السياحي:

تعد مسألة العقار الموجه للسياحة[25] من حيث الحصول عليه أو الوصول إليه عبر الآليات القانونية المنظمة لذلك، إحدى أهم عراقيل الاستثمار في المجال السياحي، بفعل المضاربة و السمسرة في الصفقات العقارية خاصة الواقعة بمناطق التوسع السياحي، ناهيك عن انتشار البناءات الفوضوية على هذه المساحات، بالإضافة إلى ذلك بطء الإجراءات الإدارية، وتعقيداتها، رغم المحاولات التشريعية والتنظيمية لتسهيل ذلك، إلا أن الأمر لا يزال يراوح مكانه[26].

4.2.3 صعوبات وعوائق اقتصادية:

يشكل التمويل إحدى تحديات الاستثمار في المجال السياحي ، و لا يقف الأمر فبدون تحفيزات تشريعية و تسهيلات إدارية ومالية وجمركية و إعفاءات جبائية وشبه جبائية، لا يمكن النهوض بقطاع السياحة، نظرا للأموال التي يتطلبها والتي لا بد من ضخها للمستثمرين الحقيقيين في هذا المجال، حيث يعزى ذلك إلى غياب رؤية اقتصادية واضحة حول القطاع، فضلا عن عدم وجود مؤسسات مالية متخصصة في الجزائر تعنى بذلك، وهو الشيء الذي يرهق القطاع فعلا، بالرغم من أن المرافقة المالية للمستثمر من بين الأسس المتينة التي يقوم عليها الاستثمار السياحي، ويعتبر ذلك التزام تشريعي تتحمله الدولة، وفي هذا الإطار جاء في القانون رقم 03/03: " فضلا عن الامتيازات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول في مجال الاستثمار لا سيما القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة تتخذ الدولة تدابير خاصة في إطار قوانين المالية لتشجيع ودعم الاستثمارات ذات الطابع السياحي"[27].

5.2.3 محدودية الخدمات السياحية:

من خلال محاولة تشخيص الوضع العام لقطاع السياحة من طرف الوزارة المعنية، تم الوقوف على مجموعة من النقائص و السلبيات التي أثرت على القطاع، حيث تم حصرها في النقاط التالية :[28]

- مواقع و أماكن سياحية بلا صيانة و غير مثمنة بصورة كافية، مع افتقاد الجاذبية السياحية، إضافة إلى غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة، وهو ما انعكس نوعية الخدمات السياحية وارتفاع كلفتها مقارنة بدول الجوار.
- خدمات الإيواء والفندقة جد ضعيفة، العجز في قدرات الاستقبال وكذا نوعية الخدمة في حد ذاتها، قدم الهياكل وعلى النقيض من ذلك ارتفاع في الأسعار، وعدم الاستجابة و التأقلم مع المعايير الدولية .
- ضعف خدمات النقل من حيث الوفرة و النوعية وحتى السعر.
- فوضى القطاع السياحي والقائمين عليه والفاعلين ضمنه، مما انعكس على الأداء السياحي كلية، حيث يغيب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية كالتسيير الإلكتروني من حجز وخدمات، وخضوع استقبال السياح بالجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم .

6.2.3 كثرة التعقيدات والإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية:

من أكثر المسائل التي تجعل الاستثمار في المجال السياحي بالجزائر أمر غير محفز، هو كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيداتها، ناهيك عن مظاهر الفساد الإداري والمالي، بما لا يخدم القطاع والاقتصاد الوطني.

فمن الثابت أن الفساد مهما تعددت أنواعه وأشكاله فهو يؤثر بشكل ما على الاستثمار، إذ تضمن تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة والمكسيك، وذلك عن تأثير الفساد على الاستثمارات الأجنبية، حيث يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـ 50% على دخل الشركات[29]، وهو أمر في غاية الخطورة والتأثير على الاقتصاد، وبالنسبة للجزائر فإن التعقيدات الإدارية والتنظيمية المنوه عنها آنفا، فضلا عن الفساد، تظهر تأثير ذلك على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء ، بما يجعل القطاع يعاني عزوف الرأس المال الوطني والأجنبي عن الاستثمار.

4.خاتمة:

كخلاصة لما سبق يمكن القول، أنه بقدر ما تملك الجزائر من عوامل ومقومات من شأنها أن تدفع بها قدما في مجال الاستثمار السياحي، بقدر ما هنالك من العراقيل والمعوقات والتي تتمثل بدرجة أساسية في عائق عدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري

وبيروقراطية الإدارة، فضلا عن محدودية مستوى الخدمات في القطاع، كل ذلك من شأنه أن يحد مكن فعالية هذا القطاع في دفع عجلة التنمية الوطنية الشاملة، ولابأس في هذا الإطار من تقديم مجموعة الاقتراحات التالية:

-صياغة سياسة واضحة من طرف الحكومة في مجال تمويل الاستثمار السياحي، خاصة فيما يتعلق بالضمانات الحقيقية التي تشكل في اغلب الأحيان أهم عقبة أمام المستثمرين.

-مكافحة الفساد بكل أنواعه وأشكاله.

-العمل على نشر قدر من الوعي السياحي لدى المواطن الجزائري، وذلك بمبادرة من قبل جميع الفاعلين والشركاء الإجتماعيين، على غرار الجمعيات ووسائل الإعلام وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

-تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار ومنحه تحفيزات خاصة من حيث الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.

-مراجعة عملية الإصلاح الاقتصادي من أجل خلق بيئة استثمارية حقيقية، بما تتطلبه من مراجعة للقوانين ذات الصلة ورقابة إدارية صارمة.

5. قائمة المراجع والهوامش:

[1] رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008 ، ص19.

[2] مسعودي عبد الكريم، دور الاستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص47.

[3] عيسى خليفي، فرحات سميرة، اثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر، مقال في مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، عدد06، سنة النشر 2016، ص128.

[4] المادة 02، من القانون رقمك 09/16، المؤرخ في 2016/08/03، المتعلق بترقية الاستثمار، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد رقم 46، المؤرخة في 2016/08/03.

[5] الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل، ورقة بحثية الملتقى الدولي بعنوان :الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014 ، المركز الجامعي تيبازة ، ص9..

[6] محمد عبد الفتاح احمد،طايع عبد اللطيف طه،الجغرافيا السياحية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر،الإسكندرية 2007، ص50،43.

[7] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان،2009 ، ص40،39،38.

[8] محمد أحمد العمري، الأمن السياحي-المفهوم والتطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص50.

[9] دكاني عبد الكريم، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد07 العدد05 ، جامعة أدرار 2018، ص188.

[10] وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد08 لسنة 2008، ص41.

[11] المرجع نفسه، ص189.

[12] آمال قلبازة، رشيد يوسفي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الشاملة، تقييم وضع السياحة في العالم وفي الجزائر، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 21 ، السداسي الأول، 2013، ص226.

[13] تخضع لأحكام القانون رقم 02/03 ، المؤرخ في 2003/02/17 ، المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشاطئ، الجريدة الرسمية عدد رقم 11 ، المؤرخة في 2003/02/19.

[14] نعيمي حكيمة، تحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر(ولاية مستغانم نموذجا)، الملتقى الوطني السابع حول مقومات وتحديات الاستثمار في القطاع السياحي، يومي 10/09 جانفي 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص4.

[15] تخضع المياه الحموية لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 69/07 ، المؤرخ في 2007/02/19، المحدد لشروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، الجريدة الرسمية عدد رقم،13 ، المؤرخة في 2007/02/21.

[16] واضح فواز، فطوش سمية، عوامل جذب الاستثمار و مقوماته في الصناعة السياحية في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، المجلد 4،العدد 1، جوان 2018، ص 543.

[17] الهذبة مناجلية، الإمكانيات و المقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات و أبحاث، العدد 26، مارس 2017، السنة التاسعة.

[18] بوفاس شريف ، بن خديجة منصف ،" ترقية تسويق المنتوج السياحي-الواقع –التحديات-"الملتقى الوطني الأول حول :المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر 2014 ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة 2014/2013 ،ص5،4.

[19] امال قلبازة ورشيد يوسفي، مرجع سابق، ص 226.

[20]عبد الكريم حافظ، الادارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص21.

[21] ينظم النشاط الفندقي القانون رقم 01/99 ، المؤرخ في 1999/01/06، المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية عدد رقم 02 ، المؤرخة في 1999/01/10، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 46/2000 ، المؤرخ في 2000/03/01، الذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفيات استغلالها، الجريدة الرسمية عدد رقم 10، المؤرخة في 2000/03/05.

[22] Ministère de l’Amenagement du Territoire de l’Environnement et du Turisme,Schema Directeur d’Amenagement Touristique”SDAT 2025”, livre 04,2008, p (15،17).

[23] عوينان عبد القادر،السياحة في الجزائر –الإمكانيات و المعوقات(2000-2025)- أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر3 ، 2013/2012 ، ضمن 218 إلى 223.

[24] عز الدين محمدي، ايت محمد مراد، استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر: واقع وآفاق، ورقة بحثية، الملتقى الدولي حول الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26-27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، ص 10.

[25] المقصود بالعقار السياحي الموجه للاستثمار في هذا المقام تلك الأوعية العقارية الواقعة ضمن مناطق التوسع والمواقع السياحية ، هاته الأخيرة التي تكون مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية، مع العلم أن هاته الأوعية تكون في حقيقتها قابلة للبناء ويتم تحديدها في مخطط التهيئة السياحية، وتضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص.أنظر: المرسوم التنفيذي رقم 86/07 ، المؤرخ في2007/03/11 ، المحدد لكيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية عدد رقم 17 ، المؤرخة في 2007/03/14، المعدل والمتمم بموجب ، المرسوم التنفيذي رقم 78/15 ، المؤرخ في 2015/03/02 ، الجريدة الرسمية عدد رقم 12 ، المؤرخة في 2015/03/08. وكذلك: أنظر المادتين رقم 02 فقرة أولى و20 من القانون رقم 03/03 ، المؤرخ في 2003/02/17 ، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية عدد رقم 11 ، المؤرخة في 2003/02/19.

[26] عوينان عبد القادر،مرجع سابق.

[27] أنظر المادة رقم 31 ، منم القانون رقم 03/03 ، المؤرخ في 2003/02/17، السابق الذكر.

[28] وزارة تهيئة الاقليم البيئة والسياحة، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص53.

[29] بشير مصيطفى، الفساد الاقتصادي: مدخل إلى المفهوم والتجليات، دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد السادس،جويلية 2005، ص21.